

- [2] عبد الحسن، صلاح، (1998)، " الاستثمار الاجنبي المبرعات والاخطار"، سلسلة الندوات الفكرية بيت الحكمة، مصر
- [3] ابو قحف، عبد السلام، (2001)، " اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي"، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، الاسكندرية.
- [4] سيبرو، جون اذكان، (1987)، " سياسات العلاقات الاقتصادية"، ترجمة خالد قاسم، الاردن.
- [5] عمر، دنيا أحمد، (2007)، " أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 13، العدد 2، جامعة الموصل، العراق.
- [6] الخزرجي، داود سلوم عبد الحسين، (2008)، " الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة خاصة للعراق"، اطروحة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد.
- [7] عمر، حسين، (2000)، " الاستثمار والعمولة"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- [8] يعقوب، محيي الدين، (2011)، "تقييم اهمال البنوك الاستثمارية"، دار النفائس، الطبعة الاولى، الاردن.
- [9] الخضري، محسن أحمد، (2009)، " أمن الاستثمار"، مطبعة ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة.
- [10] ابو قحف، عبد السلام، (2001)، " اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي"، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، الاسكندرية.
- [11] الجنابي، هيل عجمي، (2001)، " تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة الى البلدان النامية واثارها المتوقعة"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثامن، العدد 28، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

- أثر مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح والتي ستؤثر في حركة رؤوس الأموال والتي تؤثر في تكاليف الإنتاج وبالتالي فإنه عند ارتفاع معدلات التضخم سيعمل ذلك على فساد مناخ الاستثمار.
5. عدم استقرار سعر الصرف يعد أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي والذي كما أشرنا إليه مسبقاً إذ يؤثر في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، لذا كان لصدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد بخصوص مزاد العملة اليومية الاثر البالغ في تقليل حجم التقلبات في قيمة الدينار مقابل الدولار.
6. شكل معامل التحديد R^2 للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة هدف الدراسة ما نسبته 70% .

التوصيات:

1. على الاقتصاد العراقي أن يستغل المزايا المتحققة من الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال كسر حاجز الخوف والقلق والعزلة والانقطاع عن التطورات التي يشهدها العالم ولا سيما التكنولوجية منها.
2. لابد من وضع آلية خصبة وسن القوانين والتشريعات الاقتصادية والأمنية التي تنظم وتشجع الشركات الأجنبية في مسألة الاستثمار وإدخال رؤوس الأموال وازالة العوائق والعراقيل التي تقف حائلا أمام استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر.
3. بالنسبة للبلدان النامية عامة والعراق خاصة فيما يتعلق بمسألة الشركات الأجنبية فعلى الدول تجنب سياسة ترك الباب مفتوحاً على أشده أو سياسة تركه مغلقاً بصورة نهائية اي محاولة التمييز بين الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب استقدام للمستثمرين الأجانب وتقديم المناخ الملائم لهم والابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تغطيتها بالاستثمار المحلي.
4. الاستفادة من تجارب الدول النامية المتقدمة ومن بين ذلك تجربتي الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة في استثمار الموارد المعطلة داخل البلد وتحقيق المكاسب المالية وتحسين مناخ الأعمال عن طريق تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصادر

- [1] صفوت قابل، محمد، (2008)، " نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.